المبحث الثاني
دراسة كتاب الانتصار

عنوانه ونسبته إلى مؤلفه

ولم يبق من المخطوطات القديمة لهذا الكتاب غير نسخة واحدة، وجدت في مدينة النجف في العراق، كتبت بخط كوفيّ وقد وصفها ناسخها الشيخ محمد بن طاهر السماوي بأنّها سقيمة[٢٨]، واستنسخ الشيخ السماوي منها نسختين كما سنبيّنه فيما بعد.

وقد خلت صفحتا العنوان في النسختين من عنوان الكتاب، في حين تضمّنت الصفحة الأولى في كليهما عنواناً مختلفاً عمّا هو عليه في الأخرى، فهو في النسخة الأم: كتاب نقض ابن ولاد على ردّ المبرد على سيبويه في الكتاب، وفي النسخةب: كتاب الانتصار أو كتاب نقض ابن ولاّد على المبرد في ردّه على سيبويه.

لم يذكر ابن ولاّد اسم الكتاب في مقدمته أو خاتمته كما هي عادة كثير من المؤلفين، ولم يُشر ناسخه إلى العنوان في الخاتمة كما اعتاد على ذلك أكثر النساخ.

أمّا المصادر التي ترجمت لابن ولاّد فتكاد تجمع على أنّ عنوان الكتاب هو: الانتصار لسيبويه على المبرد[٢٩]، وقد سمّاه بعضهم: الانتصار لسيبويه فيما ذكره

---

(٢٨) تنظر خاتمة النسخة (ب).

(٢٩) ينظر: إنباه الرواة ٩٩/١ وإشارة التعيين ٤٤ والعبر ٢٣١/٢ ومرآة الجنان ٣١١/٢ وحسن المحاضرة ٢٥٤/١ وشذرات الذهب ٣٣٢/٢. وكشف الظنون ١٧٣/١ ودائرة المعارف ٧٤٢/١.

المبرد[٣٠]، وسماه آخرون: انتصار سيبويه على المبرد[٣١]، وانفرد ابن خير الإشبيلي[٣٢] بتسميته بـ (الانتصار)، ولم يذكر الزبيدي[٣٣] شيئاً عن مؤلفات ابن ولاّد!.

وقد اخترت عنوان (الانتصار لسيبويه على المبرد)، لأنه العنوان الذي تكاد تشترك بذكره أغلب مصادر ترجمة مؤلفه، ولأنّ جزءاً منه ورد في إحدى نسختيه المخطوطتين.

والكتاب لا شك في نسبته إلى مؤلفه، ولم ينازع أحد ابن ولاّد في نسبة الكتاب إليه، وقد تأكدت لي هذه النسبة بما يأتي:

١- ذكرت مصادر ترجمة ابن ولاد هذا الكتاب ونسبته إليه ما عدا الزبيدي الذي لم يتحدث عن آثار ابن ولاد.

٢- وجود تشابه في أسلوب ابن ولاد وطريقته في مقدمتيه لكتابي المقصور والممدود، والانتصار، فهو يقول في الانتصار: (هذا كتابٌ نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها... ولعلّ بعضَ من يقرأ كتابنا هذا يُنكر ردَّنا على أبي العباس، وليس ردُّنا عليه بأشنَعَ من ردّه على سيبويه[٣٤]، ويقول في المقصور والممدود: هذا كتاب نذكر فيه المقصور والممدود، ما كان منه مقيساً وغير مقيس، مؤلفاً على حروف المعجم... ولعلّ بعض من يقرأ كتابنا هذا ينكر ابتداءنا فيه بالألف على سائرحروف المعجم، لأنها حرف معتلّ، ولأنّ الخليل ترك الابتداء بها في كتابه كتاب العين، وليس غرضناً في هذا الكتاب فيما التمسناه بهذا النوع من التأليف كغرض الخليل في كتاب العين[٣٥].

٣- صحة النقول عن الانتصار، من ذلك ما نقله البغدادي عن ابن ولاّد في الرّد على

---

(٣٠) ينظر: معجم الأدباء ٢٠٣/٤ والوافي بالوفيات ١٠١/٨.

(٣١) ينظر: بغية الوعاة ٣٨٦/١ الأعلام ١٩٨/١.

(٣٢) فهرسة ما رواه ٣١١.

(٣٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٣٨-٢٣٩.

(٣٤) مقدمة الانتصار.

(٣٥) المقصور والممدود.

المبرد الذي غلّط سيبويه في استشهاده ببيت الفرزدق:[٣٦]

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهم إذْ هُم قريشٌ وإذْ ما مِثلَهم بَشَرُ

(ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد، ألا ترى أنّ سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتّى، وإنّما ذلك على حسب ما غيّرته الرواة بلغاتها، لأنّ لغة الراوي من العرب شاهد، كما أنّ قول الشاعر شاهد، إذا كانا فصيحين).[٣٧] فهذا النصّ في الانتصار[٣٨]، ومن ذلك أيضاً ما نقله البغدادي عن ابن ولاّد في ردّه على المبرد الذي غلّط سيبويه في استشهاده ببيت النمر بن تولب:[٣٩]

سَقَتْهُ الرواعدُ مِن صَيِّفٍ وإنْ من خَريفٍ فلَنْ يَعْدَما

(قد أجازه سيبويه بعقب البيت، وذلك قوله في إثره: وإنْ أراد إن الجزاء فهو جائز، لأنّه يُضمر فيها الفعل، إلاّ أنّه أخّره، لأنّه لم يكن الوجه عنده. ولا مراد الشاعر عليه. ألا تراه قال في تفسير البيت: وإنّما يريد، وإمّا من خريف، فحمل معنى البيت على إرادة الشاعر، وذلك أنّ الشاعر ذكر وعلاً يرد على هذا الماءَ متى شاء)[٤٠]، وهذا النصّ في الانتصار[٤١] أيضاً.

مسائل الانتصار:

لم يصل إلينا كتاب المبرد الذي ألّفه في الردّ على سيبويه في الكتاب، ولذلك نحن لا نعرف عدد المسائل التي ذكرها محمد بن يزيد في كتابه، وقد تضمّن كتاب (الانتصار) أربعاً وثلاثين ومئة مسألة ردّ فيها ابن ولاّد على المبرد في كتابه (مسائل الغلط)، وهذه المسائل ليست كلها في ردّ المبرّد على سيبويه، فقد ردّ أبو العباس على الأخفش الأوسط في مسألتين هما:

---

(٣٦) ينظر: الكتاب ١/٦٠ وشرح ديوان الفرزدق ٢٢٣.

(٣٧) شرح أبيات مغني اللبيب ٢/١٥٩.

(٣٨) تنظر: المسألة السابعة منه.

(٣٩) ينظر: الكتاب ١/٢٦٧ وشعر النمر ١٠٤.

(٤٠) شرح أبيات مغني اللبيب ١/٣٨٠، وينظر مثل ذلك في شرح أبيات مغني اللبيب ٣/٢٤١ و ٤/٢٤٢.

(٤١) تنظر المسألة السابعة والعشرون منه.

١- احتجّ الأخفش[٤٢] على جواز العطف على عاملين بآيتين، وقد ردّ عليه المبرد ذلك، لأن الآيتين ليس في واحدة منهما عطفٌ على عاملين، وقد وافقه ابن ولاّد على ذلك.

٢- غلّط المبردُ الأخفش[٤٣] حين زعم أنّ الكاف في الضارباك لا يكون إلاّ في موضع نصب، وذهب المبردُ إلى أنّ الوجه فيه أنّ يكون جرّاً، ويجوز أن يكون نصباً، وهو مذهب سيبويه وقد وافق ابنُ ولاّد المبردَ على رأيه.

وقد كرّر المبردُ أربع مسائل في كتابه، وذكرها ابن ولاّد، وأشار إلى أنّ الردّ عليها تقدّم حين وردت أوّل مرّة، وهذه المسائل هي:

١- ذهب سيبويه[٤٤] إلى أنّ الفعل غيرُ متعدّ في قولنا: دخلتُ البيتَ ، وأنّ المنصوب بعده حُذف منه حرف الجرّ (في)، وقد ردّ عليه المبرد[٤٥] هذا الرأي، وغلّطه فيه، ثم كرّر سيبويه رأيه في باب البدل[٤٦]، فرد المبردُ[٤٧] عليه أيضاً، لكنّ ابن ولاّد لم يردّ عليه في الموضع الثاني، لأنّه ردّ عليه في الموضع الأول.

٢- قال سيبويه: (ولا يجوز لأحدٍ أن تضعه في موضع واجبٍ... لأنه إنّما وقع في كلامهم نفياً عاماً)[٤٨]، وقد غلّطه المبرد[٤٩] في هذا الموضع، ثم كرّر المبردُ[٥٠] الردّ على سيبويه حين قال في موضع آخر: (وأما أحدٌ وكَرَّاب وأرَمٌ وكَتيعٌ وعَريبٌ، وما أشبه ذلك، فلا يقعن واجباتٍ ولا حالاً ولا استثناء)[٥١]، وقد أشار ابن ولاّد

---

(٤٢) ينظر: الانتصار، ما بعد المسألة السابعة، ولم أضع لهذه المسألة رقماً خاصاً بها، لأن ابن ولاد لم يبدأها بلفظة (مسألة) كما فعل ذلك في سائر المسائل.

(٤٣) ينظر: الانتصار، المسألة الحادية والعشرون.

(٤٤) الكتاب ١/٣٥.

(٤٥) ينظر: الانتصار، المسألة الثالثة.

(٤٦) الكتاب ١/١٥٩.

(٤٧) ينظر: الانتصار، المسألة الثامنة عشرة.

(٤٨) الكتاب ١/٥٤-٥٥.

(٤٩) ينظر: الانتصار، المسألة السادسة.

(٥٠) ينظر: الانتصار، المسألة السابعة والخمسون.

(٥١) الكتاب ٢/١٨١.

في الموضع الثاني إلى تكرار ردّ أبي العباس.

٣- ذهب سيبويه[٥٢] إلى إضمار الفاء في قولنا: أيَّها تَشَأْ لك، وقد رد[٥٣] المبردُ عليه ذلك، ثم كرّر الرد[٥٤] على رأيه في قولنا: إنْ تأتني أنا كريم[٥٥]، ولم يردّ عليه ابنْ ولاّد في الموضع الثاني، لأنّ ردّه عليه قد تقدّم.

٤- ذهب سيبويه[٥٦] إلى أن الفعل إذا كان مضارعه على (يَفْعُلُ) فإنّ المصدر واسم المكان منه يكون على (مَفْعَل)، وقد ردّ المبردُ[٥٧] عليه في هذا الموضع، وحين قال سيبيويه: (وليس في الكلام مَفْعُل بغير الهاء[٥٨] ردّ عليه المبرد[٥٩] بما ردَّ عليه في الموضع الأول، وقد اكتفى ابن ولاّد بردّه عليه في الموضع الأول.

وتضمّن (الانتصار) مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين، وقد بلغت أربع مسائل، هي:

١- الخلاف في الألف والواو والياء في التثنية والجمع.[٦٠]

٢- الخلاف في رافع المبتدأ إذا كان خبره ظرفاً أو جاراً ومجروراً.[٦١]

٣- الخلاف في حاشا في الاستثناء.[٦٢]

٤- الخلاف في جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرّفاً[٦٣]. ولم تكن

---

(٥٢) الكتاب ٢/٣٩٨.
(٥٣) ينظر: الانتصار، المسألة الحادية والسبعون.
(٥٤) ينظر: الانتصار، المسألة الرابعة والسبعون.
(٥٥) الكتاب ٣/٦٤.
(٥٦) الكتاب ٤/٩٠.
(٥٧) ينظر: الانتصار، المسألة الثامنة عشرة بعد المئة.
(٥٨) الكتاب: ٤/٢٧٣.
(٥٩) ينظر: الانتصار: المسألة الرابعة والعشرون بعد المئة.
(٦٠) المسألة الثانية.
(٦١) تنظر: المسألة التاسعة والأربعون.
(٦٢) تنظر: المسألة السبعون.
(٦٣) تنظر: المسألة الثانية والعشرون.

المسائل التي ذكرها ابنُ ولاّد في كتابه للمبرد وحده، بل كانت له ولنحويين سبقوه، تعقبوا بها كتاب سيبويه، ووافقهم عليها المبردُ، وقد أشار إلى هذه المسائل ابن جنّي فقال: (وأمّا ما تعقّب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمّاها مسائل الغلط فقلّما يلزم صاحب الكتاب منه إلاّ الشيء النزر، وهو أيضاً – مع قلته – من كلام غيرِ أبي العباس)[٦٤]، وقد بلغت هذه المسائل تسعاً وثلاثين مسألة، هي : تسع عشرة للمازني، وثمان للأخفش، وخمس للجرمي، وثلاث للمازني والأخفش، واثنتان للأصمعي، وواحدة للأخفش والجرمي، وواحدة للمازني والجرمي أيضاً.

وثمة أمرٌ مهم ينبغي ذكره، هو أنّ بعضهم يرى أنّ المبرد رجع عن نقده لكتاب سيبويه، وقد اعتمد هؤلاء على خبر ذكره ابن جنّي عن أبي علي الفارسي عن أبي بكر ابن السّراج، وذلك حين قال: (ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسمّاه مسائل الغلط، فحدّثني أبو علي عن أبي بكر أنّ أبا العباس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيء كُنّا رأيناه في أيام الحداثة، فأمّا الآن فلا)[٦٥] فهذا النصّ يُفهم منه أنّ المبرد رجع عن جميع المسائل التي تتبع بها كلام سيبويه، وهو كلام يفتقر إلى الدقة، وما كان ينبغي لنحويّ كبير مثل أبي علي الفارسي أن يطلقه إطلاقاً قبل أن ينظر في مصنفات أبي العباس، وكذلك ما كان ينبغي لابن جنّي أن ينقل هذا الخبر قبل أن يتأكد من صحته، وهو العالم الذي عُرف بالتثبت والتدقيق، لأنّ المبرد رجع عن بعض المسائل التي غلّط فيها سيبويه، وبقي على رأيه في كثير منها، وقد تحدث كاتب هذه السطور عن هذا الموضوع في كتابه: المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية.[٦٦]

منهج ابن ولاّد في الانتصار:

أ– طريقته في التأليف:

لم يبين لنا ابن ولاّد في مقدمته المنهج الذي اتبعه في تصنيف كتابه. واكتفى بقوله:

---

(٦٤) الخصائص ٣/٢٨٧.

(٦٥) الخصائص ١/٢٠٧، وينظر أيضاً ٣/٢٨٧.

(٦٦) ينظر: ٧٨–١٠٣.